جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

مقياس:

مشكلات اجتماعية

دروس موضوعة على الخط موجهة لطلبة سنة ثالثة إعلام

إعداد الدكتورة: عريق لطيفة

المحاضرة4: النظريات المفسرة للمشكلة الاجتماعية

الانحرافات والتفككات الاجتماعية الأسرية والصراع الاجتماعي والقيمي والعنف، والقتل والسرقات وتعاطي المخدرات والجرائم الجنسية... سلوكيات وتصرفات تتدرج تحت مظلة المشكلات الاجتماعية... فهناك تفسيرات للانحرافات والمشكلات الاجتماعية اجتهدت في تفسيرها بعض النظريات ومنها:

1- نظرية الوصم الاجتماعي

ترى هذه النظرية أن إطلاق التسميات والصفات على الأفراد تؤدي إلى انغماسهم في السوء نتيجة لهذه التوصيفات التي أطلقها عليه المجتمعات أو الهيئات النظامية الضبطية.

ويمكننا أن نحدد معنى الوصم الاجتماعي أو الدمغ ألا وهو إطلاق المسميات وإلصاقها بالفرد، وبناء على ذلك المسمى يتحدد سلوك الفرد إما بالسلب أو بالإيجاب.

فالمرء إذا تم وصمه باعتباره منحرفا أو غير سوي، فإن ذلك يؤدي إلى نمط سلوكي معين يكون في اتجاه تشكيل أو صياغة سلوك متفق مع المسمى الذي الصق به. وعلى هذا فالانحراف ينظر إليه باعتباره نتاج لما يعكسه فعل المنحرف ذاته، وكذلك لما يلصقه الاخرون به من صفات. فالفعل المنحرف في ذاته أو بمفرده لا يخلق الانحراف، وإنما يسهم في ذلك ميكانيزم الوصمة الاجتماعية للمنحرف والانحراف.

2- النظرية الوظيفية:

تؤكد هذه النظرية أن المشكلة الاجتماعية هي إفراز لخلل وظيفي في النسق الاجتماعي، وعندما لا تقوم الأنساق بوظائفها يقضي ذلك إلى تخلخلات وظيفية وإلى ترجرجات في وظائف وأهداف ومقاصد الأنساق الاجتماعية.

وترى المدرسة الوظيفية أن ظاهرة الجريمة والانحراف ناجمة عن التوترات وجوانب الخلل الهيكلية والافتقار إلى أليات التنظيم والضبط الأخلاقي في المجتمع.فإذا لم تتوازن وتتقابل تطلعات الأفراد والجماعات مع ما يقدمه المجتمع من مكافأة أو حوافز ثوابية فإن الشقة والفجوة بين الرغبة وتحقيقها قد يدفع أفراد المجتمع إلى الانحراف.

فالمشكلة الاجتماعية تفرزها الأنساق والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فعند دور كايم المجتمع المتغير اجتماعيا بسرعة وعمق، المتأزم ثقافيا، والمضطرب اقتصاديا، هو مجتمع لا معياري(Normaless): يفقد قوة معاييره وضوابطه الاجتماعية المنظمة لسلوك الأفراد، ويعقد بالتالي قوة تكامل أفراده، ويكسر شعوره الجمعي وتضامنهم الاجتماعي: ذاك هو نمط مجتمعي منتج للمشكلات الاجتماعية المتطورة الأنواع.

فالخلل الوظيفي للأنساق والانهيار الأخلاقي والقيمي بشكل تربة خصبة لظهور المشكلات الاجتماعية.

وقد استحدث دركها يم مفهوم اللامعيارية والضياع ليدل على حالة القلق وانعدام الهدف التي تترتب على انهيار الحياة التقليدية في المجتمعات الحديثة. وتوسع روبرت ميرتون في هذا المفهوم ليشمل ما يحس به الأفراد من الضيق والضغط النفسي عندما تتعارض القيم مع الضغط الاجتماعي، وتتطرق التفسيرات الثقافية الفرعية إلى رفض المجموعات مثل العصابات للقيم العامة السائدة في المجتمع والاستعاضة عنها بقيم تعطي أهمية أكبر للانحراف والجنوح وعدم الامتثال.

3- النظرية البيولوجية:

سعت بكل ما أوتيت من قوة لإثبات أن للمجرمين صفات جسمية ونفسية تختلف عن الصفات والسمات الجسمية النفسية لغير المجرمين.

ويعتبر العالم الإيطالي لمبروزو أول من حاول تفسير السلوك الإجرامي تفسيرا علميا قائما على الدراسة والملاحظة، وقد فسر لمبروزو وأتباعه من أنصار المدرسة البيولوجية السلوك الإجرامي على أساس من الحتمية البيولوجية حيث تقول أن هناك ثمة موضوع للحديث عن حرية مزعومة تنسبها للمجرم، وهم بهذا يؤكدون أن المجرم يولد وسمات الإجرام بارزة لديه ويمكن قياسها وملاحظتها، بحيث تدل على توحش وترسب في النفس يدفع المجرم إلى كسر القوانين وممارسة السلوك الذي يعد إجراميا، سواء تحت ظروف معينة تدفعه إلى ذلك أو بدون سبب طاهرة يبرر سلوكه الإجرامي هذا.

4- نظرية الأمراض العقلية:

والتفسيرات التي ترتكز عليها هذه النظرية أن الانحرافات والسلوك الشاذ ليس على صلة وثيقة بالواقع الاجتماعي، وإنما هي نتاج لعوامل نفسية وعقلية داخلية عند الشخص المنحرف حيث أن المريض تكون سلوكياته شاذة وغير اجتماعية وغير متبصرة ويفهم القضايا والمحسوسات على غير طبيعتها ويتميز بسلوك اجتماعي غير سوي وإعاقة عقلية ولا تستطيع التحكم بتصرفاته حيث تكون غرائزية وغير مهذبة وأفعاله مترعة بالضيق والتأفف والقلق والانفعالات غير الطبيعية.

وتؤكد هذه النظرية، بوجود مرض أو أمراض داخلية تدفع الفرد إلى الجريمة، ويمكن أن نذكر من هذه الأمراض مايسمى بالفصام ، وهو ما يسمى بمرض حب التفرد والابتعاد عن الناس ومحبة الانعزال عن الحياة الاجتماعية ويخلق نوعا من الشذوذ في قدرات وأفعال الفرد لانسحابه عن بيئته الاجتماعية وانطوائه عن نفسه.

وكذلك الهوس وهو مرض عدم الاكتراث والتفاؤل الشديد، وعدم التبصر بما سيقع من نتائج لأفعال الإنسان ويصبح الفرد بسبب هذا لا يقيم وزنا للقيم الاجتماعية ولا يقدر العواقب لشعوره بأنه سيسلم في المواقف، أما الصرع فهو حالة مرضية يفقد فيها الشخص وعيه ويقدم على جرمه ويكون في نوبة إجرامية كلها تهييج ولإصرار واندفاع عدواني.

5- نظرية التفكك الاجتماعي:

تشير هذه النظرية إلى أن التشظيات الاجتماعية والأسرية تقود للانحرافات الاجتماعية، والعكس صحيح كلما كانت الأسرة قوية ومتماسكة كلما ساعد ذلك على قوة وتماسك الفرد، ويشكل هذا التعاضد مهجعا دفاعيا للفرد من الانزلاق في ممارسات غير محمودة وإلى عدم الوقوع في فخ الانحراف الاجتماعي والسلوكي.

ففي حالة الطلاق تتصدع الأسرة ويصبح الأطفال ضحية لهذا التفكك الأسري ويحرمون من الأمن المعيشي والحياتي والعاطفي والطمأنينة الروحية، ويقل وربما ينعدم الضبط الأسري والأخلاقي والديني فيكونوا عرضة للانحرافات التي تشكل طاقة خطر على الأمن الاجتماعي.

وفي حالة التفكك الأسري يحدث تصدع مادي في الأسرة على شكل (فقدان أيا من الوالدين عن الحياة الأسرية فالموت، أو الهجرة أو الانفصال، أو الطلاق أو السجن...) والتصدع السيكولوجي للأسرة الذي يبدو من خلال إدمان الخمر، المرض العقلي أو النفسي، الاضطراب الانفعالي للآباء والمناخ الأسري المميز بالصراع الداخلي والتوتر المستمر فهذا من شأنه أن يشكل عاملا هاما في خلق الانحراف.

فتماسك الأسرة والمجتمع يعطي أساسا لعملية الضبط الاجتماعي للأفراد ويقمع السلوك المنحرف الذي ينشأ في غميس الواقع ويؤدي التماسك إلى توازن اجتماعي وأخلاقي، وحياتي بما يتوأم وإيقاع الحياة اليومية ويمتن بنيان المجتمع.